

البيع ينقصد بالاجح والقبول بل ينظر لما صحى كقوله بعت و  
اشتريت وكله بغير بدل علامتها وبالعا طفاة الواجحها  
البيع والاخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء ردوا بينهما  
فان من قبل القبول لطل الاجح فاذا وجد الاجح في القبول  
لتمها البيع بلا خيار المحل ولا بد من معرفة البيع معرفة  
نافية للبرائة ولا بد من معرفة مقدار الثمن وصفتها اذا كان  
في الذمة ومن اطلق الثمن فهو على السبق البلد ويجوز  
بيع الكيل والوزن كيا ووزن او بحذفة ومن باع صبرة  
طعاما كالقميز بدينهم جاز في قبض واحد ومن باع  
وقطع غنم كل شاة بدينهم لم يجز في شاة منها والنيا  
كالغنم فان شاة حيا القفران والذرعان والغنم جاز  
في الجميع ومن باع دارا دخل مفاخرها وبنائها في البيع كذا  
الشيء يبيع الارض ولا يدخل الذرع والشمرة الا بالسمية  
ويجزان يبيع الثمة قبل صلاحها ويجوز قطعها في الاصل  
ان يبيع ثمة في شاة منها ارضا معلومة ويجوز بيع السطة

الذي يوزن او يوزن

في سبيلها

والتلاسلها والبا قلا في قشره ويجوز بيع الطريق وحقه  
ولا يجوز ذلك في المسبل ومن اشترى سلعة بدين لا اولا  
الان يكون ثوبا ولا يوان يبيع سلعة بسلعة او ثوبا بدينها  
مسا ولا يجوز بيع القبول قبل القبض ويجوز بيع العقار ويجوز  
الذي ياروقه النصف المسألة والحظنة الثمن وفي باع في حال  
ثم لجل صح وكل دين حال البيع ناجية الا الغرض لا يجوز  
التمس قبل قبضه ومن لا يجازية بحرية وطرا او غيره  
حتى يستبها بحضه او شره او وضع المحل ولا يجوز بيع  
الكلب والفرس والباع واهل الذمة في البيع كالمسكين ويجوز  
للمر بيع الثمر والخزير ويجوز بيع الاخرى وسائر عقوده  
بالامانة المفروضة ويجوز بيع الارح وشرائه وسبقه  
الروية بغير المسح او بذوقه او بشمه وفي العقار  
**فصل** الاقالة العارة وتوقف على قبول المحل وفيه في  
حق المتماقين يبيع جدي في حق غيره الثالث في بيع  
الشيء لغيره شرط اقل او اكثر او خبا اخر لانه اقل